بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

كو٧مارى عيراق
داد كاي بالآي ئيتتيحادي

العدد: ٣١/اتحادية /٢٠١٤

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٤/٥/٤ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي : رئيس مجلس الوزراء – اضافة لوظيفته – وكيله المستشار علاء العامري.
المدعى عليه : رئيس مجلس النواب – إضافة لوظيفته – وكيلاه الموظفان الحقوقيان سالم طه ياسين وهيثم ماجد سالم .

الادعاء:

ادعى وكيل المدعي ان مجلس الوزراء سبق وان ارسل مشروع قانون الموازنة الى مجلس النواب لمناقشته واقراره الا ان رئيس المجلس ممتنع عن ادراجه ضمن جدول الاعمال وعرضه على مجلس النواب لمناقشته واقراره رغم مطالبة العديد من اعضاء مجلس النواب (خمسون عضواً) ولاكثر من مرة . ونظراً لان رئيس المجلس لايملك صلاحية الامتناع عن تقديم مشروعات القوانين التي اقرها مجلس الوزراء كالمشروعات الحيوية مثل مشروع قانون الموازنة الذي ينتج عن عدم اقراره تعطيل الحياة العامة واضطراب شؤون البلاد والحاق الاذى بالشعب العراقي واختلال الامن ويعد الامتناع كذلك تنصلاً عن المسؤوليات الدستورية المفروضة على رئيس مجلس النواب في ضمان سير اعمال المجلس بما يضمن تسيير شؤون البلاد وضمان ديمومة الحياة العامة وغيرها من المسؤوليات في انتظام عمل الدولة ومرافقها ومؤسساتها وصيانة امن الدولة وسيادتها ولان صلاحيات رئيس مجلس النواب وردت حصراً في المادة (٢٣) من النظام الداخلي لمجلس النواب وليس من بينها صلاحية منفردة تخوله تعطيل اعمال المجلس والامتناع عن عرض مشروعات القوانين وفضلاً عن ذلك فأن الامتناع

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tal -5437941.5433457
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد
هاتف – ٥٤٣٧٩٤١.٥٤٣٣٤٥٧
البريد الالكتروني

بسم الله الرحمن الرحيم

المتعمد عن مناقشة مشروع القانون واقراره في مجلس النواب يعرض المسؤول عن ذلك الى المسؤولية القانونية التي ترقى الى المسؤولية الجنائية الشخصية وطلب وكيل المدعي اضافة لوظيفته دعوة المدعى عليه اضافة لوظيفته للمرافعة والحكم بالزامه عرض مشروع قانون الموازنة على مجلس النواب لمناقشته وتشريعه وتحميله المصاريف واتعاب المحاماة وقد تم تبليغ المدعى عليه اضافة لوظيفته بالدعوى فاجاب عليها بلائحته المؤرخة ٢٠١٤/٣/١٨ المتضمنة ان الدعوى تعد تدخلاً في عمل سلطة مستقلة تمارس مهامها وفقاً للدستور هو مجلس النواب فلا يحق لأي سلطة التدخل في اجراءاته وان موضوع الدعوى من الامور التنظيمية التي يختص بتقديرها رئيس مجلس النواب وان المدعي يحاول ان يظهر ان مجلس النواب متأخر في ادراج مشروع الموازنة في حين ان الحكومة هي التي تأخرت في ارسالها وتجاوزت السقف الزمني المنصوص عليه في قانون الادارة المالية والدين العام رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وان المجلس كان يطلب من الحكومة بواسطة وزير الدولة لشؤون مجلس النواب ارسال مشروع قانون الموازنة وهذا ثابت في محاضر المجلس . وبعد (٩٤) يوماً من السقف الزمني المحدد له لارسالها ارسلت موازنة عام ٢٠١٤ للمرة الاولى الى مجلس النواب بموجب كتاب وزير الدولة لشؤون مجلس النواب المؤرخ ٢٠١٤/١/١٦ ولم ترفق الحكومة الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٣ خلافاً لاحكام المادة ٦٢/اولاً من الدستور ومع ذلك ففي يوم وصول الموازنة في ٢٠١٤/١/١٦ ادرج المدعى عليه مشروع القانون على جدول اعمال الجلسة (٨) كما احيل الى اللجنة المالية للمضي في تشريع القانون باسرع وقت ممكن وحتى قبل ان تتم اللجنة المالية تقديم تقريرها بشأن مشروع القانون ، ثم ادرج المدعى عليه مشروع قانون الموازنة العامة في جدول اعمال جلسة يوم ٢٠١٤/١/٢٨ رغم اعتراض النواب بإدراجه بالصيغة التي وصلت الى المجلس ثم ادرجه مرة اخرى في جلسة يوم الخميس ٢٠١٤/١/٣٠ ثم ادرج مشروع القانون في جلسة يوم ٢٠١٤/٢/٣ ثم ادرجه في جدول اعمال ٢٠١٤/٣/١٦ ودخلت الكتل النيابية في نقاشات كبيرة نتيجة المشاكل التي تضمنها مشروع قانون الموازنة . وادعى وكيل المدعى عليه ان مشروعات

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tal -5437941.5433457
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد
هاتف – ٥٤٣٧٩٤١.٥٤٣٣٤٥٧
البريد الالكتروني

قانون الموازنة ارسلته الحكومة ثلاث مرات بعد ان وصل المشروع الاول للمرة الاولى في ٢٠١٤/١/١٦ ثم ورد كتاب وزير الدولة لشؤون مجلس النواب ليشير الى قرار مجلس الوزراء المرقم ٣٤ لسنة ٢٠١٤ المتضمن تعديل مشروع قانون الموازنة بعد اسبوعين من ارسال المشروع ثم ورد للمجلس كتاب وزير الدولة لشؤون مجلس النواب المؤرخ ٢٠١٤/٣/٣ يفيد بتعديل مشروع قانون الموازنة من جديد بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم ٧٤ لسنة ٢٠١٤ المتخذ في جلسته المنعقدة في ٢٠١٤/٢/١٨ . واخيراً بين وكيل المدعى عليه ان دعوى المدعي هي عرقلة لعمل مجلس النواب وان الحكومة هي المتسببة في تعطيل الموازنة الاتحادية ويحتفظ المدعى عليه بمقاضاة الحكومة وطلب رد الدعوى ثم قدم وكيل المدعى عليه لائحة اضافية بتاريخ ٢٠١٤/٣/٣١ تتضمن انه تم ادراج القراءة الثانية لمشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٤ ضمن جدول اعمال الجلسة رقم (١٥) في ٢٠١٤/٣/٣٠ وطلب ايضاً رد الدعوى وكرر الطرفان اقوالهما وختمت المحكمة المرافعة واصدرت القرار التالي علناً .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان المدعي اضافة لوظيفته يطلب الحكم بالزام المدعى عليه رئيس مجلس النواب اضافة لوظيفته بعرض مشروع قانون الموازنة الاتحادية على مجلس النواب لمناقشته واقراره وحيث ان هيئة رئاسة المجلس قد عرضت مشروع قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٤ على مجلس النواب وادخلته في جداول اعمال المجلس لعدة جلسات تم بموجبها اجراء القراءة الاولى للمشروع ثم دخل المشروع في جدول اعماله في الجلسة (١٥) المنعقدة بتاريخ ٣٠/اذار/٢٠١٤ للقراءة الثانية كما جاء بالمحضر المبرز للمحكمة والمحفوظ في ملف الدعوى . لذلك يكون المدعى عليه اضافة لوظيفته قد قام بهذا الالتزام القانوني المطلوب في عريضة الدعوى بعرض مشروع الموازنة المذكور

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tal -5437941.5433457
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساحة بغداد
هاتف – ٥٤٣٧٩٤١.٥٤٣٣٤٥٧
البريد الالكتروني

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٣١/اتحادية /٢٠١٤

كو٧مارى عيراق
داد كاي بالآي ئيتتيحادي

في جداول جلسات مجلس النواب وبناء عليه تصبح دعوى المدعي واجبة الرد من هذه الجهة وعليه قرر الحكم برد دعوى المدعي وتحميله المصاريف واتعاب محاماة لوكيلي المدعى عليه مقدارها مائة الف دينار وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٤/٥/٤

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
أكرم طه محمد

العضو
حسين أبو التمن

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
عبود صالح التميمي

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tal -5437941.5433457
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

المحكمة الاتحادية العليا - العراق - بغداد - حي الحارثية - موقع ساحة بغداد
هاتف - ٥٤٣٣٤٥٧،٥٤٣٧٩٤١
البريد الالكتروني